مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التوازنات الدولية والإقليمية وأثرها في الاستقرار الأمني لمنطقة الخليج العربي بعد العام 2015
اسم الكاتب: أ.د. عبدالأمير عبد الحسن إبراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7371
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التوازنات الدولية والإقليمية وأثرها في الاستقرار الأمني لمنطقة الخليج العربي بعد العام 2015

The International and Regional balances and their impact on Security stability in the Arabian Gulf after 2015

أ.د. عبدالأمير عبدالحسن إبراهيم

Prof. Dr, Abdulameer A.Ibrahim

كلية السلام الجامعة

Al Salam University College

07801655172

ORCID ID 0000-0002-8819-6495

amiralshemary@gmail.com

الملخص

أدى إعادة تشكيل النظام السياسي العالمي بعد الحرب الباردة وزيادة التنافس العالمي بين القوى العظمى واندلاع الانتفاضات العربية إلى انطلاق منافسات بين القوى الكبرى إلى جانب منافسات إقليمية موازية بهدف تحقيق هيمنة أمنية وسياسية إقليمية.

إن التنافس بين القوى العظمى، إلى جانب الخلافات الإقليمية بين إيران السعودية وإسرائيل وتركيا، قد ترك آثار سلبية على استقرار المنطقة .ولطالما كانت منطقة الخليج العربي بفضل مواردها الطبيعية الغنية، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، والممرات البحرية

الدولية الرئيسة الممتدة من قناة السويس وباب المندب إلى مضيق هرمز موقعًا طبيعيًا لتنافس القوى العظمى لسنوات .

وفقًا لوثيقة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2017م الصادرة عن إدارة الرئيس السابق (دونالد ترامب) التي أعادت رسم التوزيع الجغرافي، وبشكل أكثر تحديدًا مع كل من الصين وروسيا ، إذ غيرت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً تركيز سياستها الخارجية إلى التنافس بين القوى العظمى، وعدت الصين الشعبية وروسيا الاتحادية بوصفهما المنافسين الرئيسين لها.

وفي إطار التنافس بين القوى الدولية، أصبحت منطقة الخليج العربي ذات أهمية استراتيجية متزايدة لكل من الصين وروسيا في مقابل تراجع لاهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة أوجد فراغاً سياسياً وأمنيا شغلته قوى دولية وإقليمية منافسة .

إن الإدارات الأمريكية السابقة في عهد (باراك أوباما ودونالد ترامب) لم تخفي توجهات سياستها الخارجية بالتحول نحو شرق آسيا وإصدارها إشارات غامضة فيما يتعلق بالتزام الولايات المتحدة بالسلام والأمن في الشرق الأوسط والخليج العربي.

وفيما يتعلق بالصدقية في التعهدات، فإن تردد إدارة الرئيس الأسبق (باراك أوباما) في التدخل في سوريا، وقرار الرئيس السابق (دونالد ترامب) المفاجئ بسحب القوات الأمريكية من المنطقة قد قوبل بردة فعل سلبية من الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد توجس حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية القلق بشأن الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وبدأت القوى المحلية في التساؤل إلى أي مدى ستظل الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بحماية موارد الطاقة الإقليمية والممرات البحرية؟ في ظل بقاء الولايات المتحدة الأمريكية أقوى دولة عظمى لها تواجد عسكري وسياسي في المنطقة عملت على

توظيفه، جنبًا إلى جنب مع التقاليد الدبلوماسية الطويلة في المنطقة بهدف دعم الحلفاء المحليين والتصدي إلى منافسيها المحليين .

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على قوة رائدة في المنطقة لسنوات عديدة، فمن الناحية الأمنية، يصعب تحدي موقف الولايات المتحدة في المنطقة من قبل أي قوى خارجية أو محلية، غير أن نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020م وتولي (جو بايدن) مهامه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية قد أضفت تغييراً في بعض ملامح سياستها في الخليج العربي، لكن من غير المرجح أن تؤدي إلى تحول جذري في ممارسة أدوارها السياسية والأمنية في المنطقة.

كلمات مفتاحية:

توازن القوى، الاستقرار، الخليج العربي، الأمن الإقليمي، التنافس الدولي.

Abstract

The consequences of the reconfiguration of the global political Order after the Cold War, the increase in the global competition between the great powers, and the outbreak of the Arab uprisings, led to the emergence of competition between the great powers and parallel regional rivalries.

The rivalry between the great powers, along with the regional differences between Iran, Saudi Arabia, Israel, and Turkey, has put a negative imprint on the stability of the region.

With its rich natural resources, geostrategic location, and major international sea lanes from the Suez Canal and Bab al-Mandab to the Strait of Hormuz, the Persian Gulf region has been a natural site of great power rivalry for years.

The 2017 US National Security Strategy issued by Donald Trump administration has redrawn the geographical distribution, and more specifically, with both China and Russia's power, the United States has officially changed the focus of its foreign policy to competition between the great powers and described China and Russia as the competitors. The Arab Gulf region has become of increasing strategic importance to both China and Russia, in return for a decline in US interests in this region that has created a political and security vacuum that has been filled by competing international and regional powers.

It should be noted that the last two US administrations (Obama and Trump) have sent vague signals regarding the US commitment to peace and security in the Middle East and the Persian Gulf.

In terms of credibility, the Obama administration's reluctance to intervene in Syria, and former President Trump's abrupt decision

to withdraw U.S. forces from the region, met with an especially negative reception from the United States regional allies.

The regional allies worried about the American presence in the Arabian Gulf region, and local powers began to question the extent to which the United States would remain committed to protecting regional energy resources and sea lanes. With the region's long diplomatic tradition with the aim of supporting local allies and standing up to its local rivals.

The United States has worked to maintain a leading power in the region for many years. From a security point of view, the United States' position in the region is difficult to challenge by any external or domestic forces.

However, the result of the US presidential elections of 2020 and the assumption of Joe Biden as President of the United States have added some features to its policy in the Arab Gulf, but it is unlikely to lead to a radical shift in the exercise of its political and security roles in the region.

Keywords:

Balance of power, stability, the Arabian Gulf, regional security, international competition.

مقدمة:

تمارس ثلاث قوى عظمى كبرى – الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وروسيا – أدورًا عالمية للتنافس في منطقة الخليج العربي.

إن منطقة الخليج العربي بغناها بالموارد الطبيعية الاستراتيجية، وموقعها الجغرافي السياسي وممراتها البحرية الدولية الرئيسة ونقاط الاختناق في تلك الممرات الممتدة من مضيق باب المندب إلى مضيق هرمز كانت موقعًا طبيعيًا لتنافس القوى الدولية لسنوات طويلة مضت ولا زالت.

إن مخرجات الانتفاضات العربية، واختلال توازنات النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، وبروز ظاهرة الإرهاب، إلى جانب ما موجود بالفعل من خلافات إقليمية بين إيران والمملكة العربية السعودية، قد انعكست سلباً على استقرار المنطقة، وأثارت تنافساً إقليمياً على زعامتها.

وينبع التنافس بين الفواعل الدولية والإقليمية من صراع القوة وبسط الهيمنة وامتداد النفوذ في المنطقة، إذ تهدف السعودية إلى كسب نفوذ سياسي في مناطق الأزمات في منطقة الخليج العربي من أجل تأمين مصالح خاصة وتعزيز مكانتها الاقتصادية المتفوقة كمنتج رئيس للنفط، باستخدام سياسة نفطية ساعية لإبقاء أسعار النفط منخفضة بهدف إخراج المنافسين المحتملين مثل إيران من السوق النفط العالمي.

وتستغل المملكة العربية السعودية وإيران الصراع البيني وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تسود منطقة الخليج العربي لتكريس صورة "العدو" وخلق عقلية الصراع المذهبي التي تضع كل من القوتين في ممارسة دور الزعيم في المواجهة ضد "التهديد" من الطرف الآخر المتمثل بالإرهاب.

لقد مهدت عملية تغيير النظام السياسي في العراق التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003، إلى تفكيك الدولة ومؤسساتها، ومهدت الطريق أمام بروز إيران لاعب إقليمي مؤثر بسبب امتلاكها أشكال القوة المادية والناعمة بلغت ذروتها في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بعد أن امتد نفوذها السياسي ليطال مساحة جغرافية شملت دولاً تطل على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط في مقابل تراجع نسبي للنفوذ المقابل للفاعل الإقليمي السعودي.

وتكمن حقيقة تصاعد التنافس الإقليمي في أن إيران والسعودية تسعيان وراء أهداف جيوسياسية لا يمكن التوفيق بينها، فكلا البلدين يدعي السيادة الإقليمية والقيادة في العالم الإسلامي، وأن مثل هذه المواقف المتعارضة يمكن أن تؤدي في النهاية إلى المواجهة.

والحقيقة، فإن حرب باردة تدور رحاها منذ سنوات بين قوتين إقليميتين هما إيران والسعودية سعياً لتحقيق هدف الهيمنة الإقليمية على منطقة الخليج العربي، بسبب الاختلافات المذهبية والتنافس الاقتصادي في سوق الطاقة.

تفتقر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي إلى أساس استراتيجي متماسك، إذ أظهرت الاستهدافات التي طالت منشآت نفطية في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، أن الهدف المتمثل في بناء أمن إقليمي شامل هو تفكير بالتمني، وإنها مسألة وقت فقط قبل أن يؤدي الفشل في معالجة المشكلة إلى تصعيد آخر، وأن أي حل للصراع في منطقة الخليج العربي سيبقى وهمًا ما لم توجد سياسة انفراج بين القوتين الإقليميتين المذكورتين.

أهمية البحث:

أكسب تميز منطقة الخليج العربي في موقعها الجغرافي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية مزايا لوحداته الدولية وأوجد قضايا تنافسية وصراعية دولية وإقليمية، وجعلها بؤرة استقطاب ومسرح لحروب بالوكالة وحروب أهلية اندلعت في عدد من الدول المجاورة للمنطقة انعكس سلباً على استقرارها.

إن أهمية البحث الموضوعية والعملية تنطلق من مسلمة مفادها أن اختلالات توازن القوى في منطقة الخليج العربي سيدفع متخذ القرار في دول المنطقة البحث شركاء أكثر موثوقية في تحقيق الأمن والسلم الإقليميين في ضوء ظهور فاعلين من غير الدول لهم القدرة في إحداث تغيير أمني وسياسي مؤثر في استقرار دول المنطقة.

إشكالية البحث

تتجسد الإشكالية في السؤالين التاليين:

- ما المتغيرات التي أسهمت في زيادة التنافس الدولي والإقليمي في منطقة الخليج العربي؟
- ما طبيعة التنافس بين القوى الدولية والإقليمية في منطقة الخليج العربي، وما هي انعكاساته على الاستقرار الأمني في المنطقة؟

فرضية البحث:

في إجابة على أسئلة البحث، جاءت فرضية البحث في صيغة جملة خبرية شرطية في أنه كلما اختلت موازين القوى الفاعلة الدولية بتراجع أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، ازدادت حالة عدم الاستقرار وتوسع الفراغ الأمني لمصلحة قوى دولية وإقليمية منافسة.

إن الصراعات التي تشهدها منطقة الخليج العربي هي نتاج استراتيجيات وسياسات تنافسية لقوى عظمى وكبرى وحروب بالوكالة توظف فيها القوى الفاعلة في الخليج العربي وذلك لإعادة هيكلة وضبط توازن القوى في المنطقة.

منهجية البحث:

بهدف التحقق من فرضية البحث فقد تم اعتماد المنهج التحليلي لغرض تعريف وتقويم الأجزاء المكونة للموضوع للحصول على معرفة جديدة، كما واستخدم المنهج الاستقرائي لاستشراف مستقبل توازنات نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي.

هيكلية البحث :

وزع البحث على محورين، تناول المحور الأول " النظام العالمي الجديد– في المفهوم والتغيير"، فيما بحث المحور الثاني في أدوار القوى الفاعلة (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، الصين الشعبية) وأثرها في استقرار منطقة الخليج العربي، وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت عدداً من الاستنتاجات.

أولاً: النظام العالمي الجديد– في المفهوم والتغيير:

عرف النظام الدولي بأنه "نمط مستقر ومنظم للعلاقات بين الدول، يتضمن مزيجا ما من الأمور، تشمل من بين جملة أمور أخرى المعايير الناشئة ومؤسسات وضع القواعد والمنظمات أو الأنظمة السياسية الدولية".[1] وهو أيضاً يعبر عن "مجمل العلاقات بين

[1]. مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا ، 2016 ، ص 7.

عدد محدود من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة". [1]

والنظام الدولي International Order هو " نموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقاً لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة"، وهو عبارة عن "ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين"، وهو مجموعة من الأنظمة تعمل بوظائف معينة ومتميزة عسكرية ودبلوماسية وقانونية واقتصادية".[2]

أما النظام العالمي فإنه "مجموعة من القواعد للتعامل بين الفاعلين المؤثرين في حالتي الصراع والتعاون، تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية وتفرضها على القوى الأخرى في المرحلة التاريخية". وفي تفريق مفاهيمي، فإن "النظام الدولي يكون أشخاصه من الدول، في حين أن النظام العالمي الجديد لا يقتصر تعامله على الدول، بل يمتد إلى الشعوب ومنظمات المجتمع المدني والأفراد وفاعلين غير الحكوميين من لشركات وتنظيمات ذات طبيعة عسكرية ".[3]

أما النظام الإقليمي فهو أحد الأنظمة الفرعية وتشير الدراسات بصدد الدراسه فيه إلى التفاعلات بين مجموعة من الدول تضمهم رقعة جغرافية محددة، وتتناول عدد من القضايا مثل الصفات البنيوية منها (الأوضاع الاقتصادية، شكل النظم السياسية، النظام الاتصالي، توزيع القوة، حجم وخصائص التفاعلات وأنماط تكرارها، أنماط التحالفات

---

[1] . سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للنشر، عمان ، 2000، ص 53.

[2]. المصدر نفسه، ص 60.

[3]. جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي – السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 10.

والسياسات وعلاقة النظام الإقليمي بالنظام الدولي، ما يطلق عليه بيئة النظام الإقليمي). [1]

لم يعكس تميز منطقة الخليج العربي في موقعها الجغرافي وتأثيراته الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية مزايا لوحداته الدولية حسب، وإنما خلق قضايا تنافسية وصراعات دولية وإقليمية، يصعب فيها تحقيق توازن قوى بين أطراف دولية أو إقليمية متصارعة أو متنافسة إلا في إطار نسبى، ويرجع ذلك إلى صعوبة حدوث تعادل أو تكافؤ كامل للقدرات الشاملة للدول أطراف معادلة توازن القوى بدون وجود انحراف نسبى.[2]

لقد أتاحت بيئة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م للولايات المتحدة الأمريكية الفرص أن تثق في قدراتها على هيكلة نظام دولي جديد تكون فيه صاحبة منزلة القوى العظمى المهيمنة والقادرة على فرض الأمن والاستقرار والسلام في العالم أما بالردع أو الإرغام أو الإغراء، وأنها زعيمة ورائدة في نظام قيم وسلوك دولي جديد على قاعدة القوة المهيمنة والحاملة لراية الديمقراطية والليبرالية واقتصاد السوق.[3]

وتقع الاختلالات في نظام توازن القوى نتيجة للتغير الذي يحصل في تراتبية امتلاك الفواعل الدوليين لموارد القوة، "فالقوة في السياسة الدولية لا تخدم بوصفها الحجة الأولى والثابتة فأولئك الذين لا يستعدون لشن الحرب قد يتوجب عليهم أن يواجهوا التنازل عن حقوقهم أو إبرام اتفاقيات الاستسلام" وهي مشاهد كانت حاضرة عند انتهاء حربين

---

[1]. جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي– دراسة في العلاقات السياسة العربية، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول 1986، ص 26.

[2].أحمد يوسف محمد عبدالنبي ، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية – مؤسسة الأهرام ، العدد 220، المجلد 55 ، القاهرة ، نيسان 2020، ص 18.

[3]. كاظم هاشم نعمة، الخليج العربي ومعضلة الأمن والمثلث الاستراتيجي الجديد، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص223.

عالميتين الأولى والثانية في العلاقات التي ربطت بين الدول المنتصرة والدول التي خرجت من الحرب خاسرة ، أو أن يكون صراع القوة في شكل سباق للتسلح فنكون أمام ما تسمى " معضلة الأمن" التي تهيمن على علاقات القوة بين أقطاب النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا في صيغة حرب باردة أو حروب بالوكالة.[1]

إن الإدراك والاعتقاد عنصران أساسيان في معضلة الأمن واندلاع النزاعات وتكرار الحروب، ولكن تتباين وجهات النظر ما بين المدرسة الواقعية الهجومية والدفاعية في هذا الصدد، إذ تؤكد الواقعية الهجومية على معطيات مادية أو موضوعية وضع أسسها (ثيوسيديدس) في أهمية علاقات القوة بين الدول القوية يفعلون ما يستطيعون فعله والضعفاء يعانون مما يجب عليهم فعله، فيما أن منظرو الواقعية الدفاعية فيعطون العوامل السيكولوجية والإدراكية أهمية في فهم وتحليل معضلة الأمن.[2]

لقد أدى التراجع النسبي لقوة الولايات المتحدة الأمريكية والصعود المصاحب للصين إلى تآكل النظام الليبرالي جزئيًا القائم على القواعد والذي كانت تهيمن عليه في السابق الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها. وأدت الأزمات المالية المتكررة، وتزايد عدم المساواة، وتشديد في الا'جراءات الحمائية، وانتشار وباء COVID-19، والاعتماد المتزايد على العقوبات الاقتصادية إلى إنهاء حقبة ما بعد الحرب الباردة مع ما رافقتها من عولمة مفرطة. وقد يكون الغزو الروسي لأوكرانيا قد أعاد تنشيط حلف الناتو، لكنه عمّق أيضًا

---

[1]. إيريش فيدة، توازن القوى، العولمة والسلام الرأسمالي، مؤسسة فريدريش نومان، 2005، عمان، ص15.

[2]. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص30.

الانقسام بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. وفي الوقت نفسه، تغيرت الأولويات المحلية في العديد من البلدان مع ازدياد في المنافسة الجيوسياسية.[1]

إن جغرافية الحرب الباردة الجديدة التي تجسدت أطرافها في شكل المنافسة بين الأقطاب الدولية (الولايات المتحدة، روسيا والصين)، هي أكثر عرضة للحرب من الحرب القديمة؛ على الرغم من أن التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان عالميًا في نطاقه، إلا أن مركز ثقله كان الستار الحديدي في أوروبا، حيث كان للجانبين جيوش ضخمة وقوات جوية مجهزة بآلاف الأسلحة النووية. كانت هناك فرصة ضئيلة لحدوث حرب بين القوى العظمى في أوروبا، لأن صانعي السياسة من كلا الجانبين أدركوا المخاطر المخيفة للتصعيد النووي. لم يكن أي زعيم على استعداد لبدء صراع من المحتمل أن يدمر بلده.[2]

والحقيقة، فإن طابع النظام الدولي في أي عصر سواء كان يستند إلى قواعد أكثر أو أقل مؤسسية، أو مجموع صفري أكثر أو أقل هو من يحدد سياق المنافسة بين أشخاصه، وإطار التفاعل بينهم في مساحات التعاون والصراع.[3]

---

(1).Dani Rodrik and Stephen M. Walt, How to Build a Better Order Limiting Great Power Rivalry in an Anarchic World, FOREIGN AFFAIRS ,September/October 2022.

(2). Hal Brands and John Lewis Gaddis, The New Cold War –America, China, and the Echoes of History, FOREIGN AFFAIRS, November/December 2021.

(3). MICHAEL J. MAZARR, Understanding Competition Great Power Rivalry in a Changing International Order— Concepts and Theories, RAND Institution, March 2022, p.5.

إن التعددية القطبية جوهرية في قضايا ذات طبيعة مشتركة تتطلب نمط تعاوني أصيل، فأية قوة كبرى، لا تستطيع أن تديرها بدون مساعدة القوى الأخرى. فتغير المناخ كان مثال على ذلك، فالاحتباس الحراري العالمي سيكون باهظ الكلفة، ولكن لا يمكن منع الاحتباس من قبل طرف دولي بمفرده بتخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون والميثان فكل الدول الصناعية شريكة في توليد الغازات الدفيئة وإن اختلفت نسب مساهمتها في التلوث البيئي، والشيء نفسه في انتشار الأمراض المعدية التي كوفيد –19 نموذجها الذي لم تنجو منه البشرية جمعاء من آثاره الوبائية بما فيها القوى الكبرى، استقرار الأسواق المالية العالمية، أزمات الطاقة، أزمات الغذاء العالمي، الاتجار بالبشر، الاتجار بالمخدرات، الإرهاب العابر للقومية، فكل هذه المشاكل لها تأثيرات كونية لا تقتصر في تأثيرها على قوة عالمية محددة بذاتها، ولا يمكن السيطرة عليها إلا بوسائل متعددة الأطراف.[1] أن هذا يعني أن نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب عادلاً أمراً ضرورياً لحماية العالم من حروب كونية قد تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل يكون أكثر استقراراً وأقل عرضة لاختلالات هيكلية.

ثانياً. الفاعلين الدوليين المؤثرين:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية:

وفقًا لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2017م [2] الصادرة عن إدارة الرئيس الأمريكي السابق(دونالد ترامب)، فقد عادت" المنافسة بين القوى العظمى" ، وبشكل أكثر

---

[1]. جوزيف أس ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ت: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 287.

[2]. Donald Trump 'National Security Strategy of the United States', Washington DC, December,2017.

تحديدًا الصين وروسيا في" تحدي القوة والنفوذ والمصالح الأمريكية، ومحاولة منع تآكل الأمن والازدهار للازدهار، إذ غيرت الولايات المتحدة رسمياً تركيز سياستها الخارجية إلى تركيز كبير التنافس على تعظيم القوة، ووصفت الصين وروسيا بوصفهما أكبر منافسيهما، فيما أصبحت منطقة الخليج العربي ذات أهمية استراتيجية متزايدة لكل من الصين وروسيا، والتي ستظل سمة مهمة للمنافسة أيضًا خلال إدارة الرئيس (جو بايدن).

عرفت أول استراتيجية رسمية للأمن القومي للرئيس (جو بايدن) الصين على أنها " التحدي الجيوسياسي الأكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية"، مع تأكيدها أهمية إعادة بناء التحالفات من أجل التنافس بفعالية خلال العقد المقبل. وجاء في الوثيقة: " تشكل روسيا تهديدًا فوريًا للنظام الدولي الحر والمفتوح، وتنتهك بشكل متهور القوانين الأساسية للنظام الدولي اليوم، كما أظهرت حربها ضد أوكرانيا. أما الصين، على النقيض من ذلك، فهي المنافس الوحيد الذي لديه نية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وبشكل متزايد القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية التي تسعى لتحقيق هذا الهدف" [1].

فكما تغيرت الإدارة الأمريكية رسمياً وانتقلت إلى إدارة ديمقراطية تركزت سياستها الخارجية على التنافس مع القوى الكبرى، وبالذات الصين وروسيا، قبل كل المنافسين الآخرين الإقليميين في مناطق مختلفة من العالم ، نتيجة لازدياد مصالحهما الاستراتيجية

---

https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf.

تم الدخول في 25شباط ،2023

[1]. وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2022، نقلاً عن CNN العربية، تاريخ النشر 10/12/ 202.

https://arabic.cnn.com/world/article/2022/10/12/national-security-strategy-joe-biden

للمنافسة على ممارسة دور عالمي في ظل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يسعيان لإقامته في مناهضة الولايات المتحدة التي تقود نظام أحادي القطب، والذي بدى في مرحلة من التراجع [1].

تجدر الإشارة إلى أن إدارتي الرئيسين السابقين (باراك أوباما و دونالد ترامب) في الولايات المتحدة الأمريكية قد بعثا بإشارات غامضة فيما يتعلق بالالتزام بالسلام والأمن في منطقة الخليج العربي، ففيما يتعلق بصدقية التعهدات، فقد تردد الرئيس الأسبق (أوباما) في التدخل في سوريا، وجاء قرار الرئيس السابق(ترامب) بسحب القوات الأمريكية من المنطقة مفاجئ لحلفاء الولايات المتحدة الإقليميين، وأثار تساؤل عن إمكانية فك ارتباط أمريكي حقيقي أو متصور عن المنطقة، وهل ستبقى القوات الأمريكية ملتزمة بحماية موارد الطاقة الإقليمية والممرات البحرية؟

لقد شكلت " قمة جدة" نقطة تحول في مسار العلاقات بين الإدارة الأمريكية ودول منطقة الشرق الأوسط، فما قبل «قمة جدة» ولسنواتٍ ليست بالقصيرة كان ثمة صراع دولي يتجه ليصبح «حرباً باردة جديدة» وقد أصبحت هذه الحرب الباردة أكثر تداولاً واستخداماً اليوم، من شرق العالم إلى غربه، من تايوان وبحر الصين والمحيطين الهندي والهادئ إلى أوكرانيا وروسيا والدول الغربية واشنطن. لقد تراجعت قيم ومبادئ رئيسة من «العولمة» و«النظام الدولي» إلى «أسواق الطاقة» و«الأمن الغذائي»، فمنذ عهد إدارة أوباما و«الربيع العربي» الذي دعمته وفشلت في إنجاحه، وصلت العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية الرائدة إلى مرحلة حساسة، وبدأت مراجعاتٌ جادة ورؤية جديدة تسود لدى صنّاع القرار في الدول العربية. لقد أصبح واضحاً أن الولايات المتحدة

---

[1] .Wojciech Michnik, Great power rivalry in the Middle East,elcano Royal Institute, Spain, 18 January 2021, p.2.

الأمريكية لم تعد الحليف الموثوق به والمعهود لعقودٍ من الزمن؛ بعد أن استجدت في ساقيتها السياسية والاستراتيجية متغيرات ،جديدة وصار لازماً التفتيش عن أسس جديدة وراسخة للعلاقات الأمريكية الخليجية [1].

ومع التوجه العام القائم حاليًا وتواتر الأزمات والصراعات في منطقة الخليج ، فإن العلاقات الأميركية–الخليجية تجد نفسها منجرفة نحو بعض مناطق استقطاب غير مألوفة ونحو مزيد من الصراع وطموحات هيمنة لبعض اللاعبين الإقليميين، وفي قدرتها على التمدُّد جيوسياسياً، والنجاح في إيجاد حلفاء استراتيجيين بمن فيهم اللاعبون غير الحكوميين [2].

وفي تراجع في أهداف السياسة الخارجية عما تبنته إدارتي الرئيسين (أوباما وترامب) تجاه منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، أعلن الرئيس (بايدن) في خطابة في قمة للأمن والتنمية في أن الولايات المتحدة " لن تتخلى" عن الشرق الأوسط، وأنّها لن تسمح بوجود فراغ تملؤه قوى أخرى، ملتزمة ببناء مستقبل إيجابي في المنطقة، بالشراكة، ولن تغادر " [3].

---

[1]. عبد الله بن جاد العتيبي، المنطقة وأمريكا ...موازين القوى الجديدة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 15944، الأحد 24 تموز، 2022.

[2]. سوزان مالوني، نحو تشكيل توازن قوى جديد في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة وجامعة جون هوبكنز، 27 حزيران، 2018. تم الدخول في 1آذار 2023.

[3]. نقلاً عن قناة الحرة – واشنطن، تقرير مكتوب، 16 تموز 2022. متاح على الرابط:
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/07/16/

ومن المحتمل أن يكون للغزو الروسي لأوكرانيا انعكاسات عميقَّة على استقرار النظام الدولي ودفعه إلى إعادة التشكيل، فضلاً عن ذلك التنافس الموازي بين الولايات المتحدة والصين إزاء تايوان، الذي لم تكتمل ملامحه بعد [1].

على الرغم من كل التحديات التي يواجهها الفاعل الأمريكي في منطقة الخليج العربي، لا يزال أهم وأقوى فاعل مؤثر في المنطقة، ، وبالتالي، يبدو من المرجح أنه إذا كان لدى المسؤولين الأمريكيين فهم أوضح لما هو مهم من الأولويات، فسيكون لديهم فرصة أفضل لتجنب أنواع الأخطاء الاستراتيجية في العقدين الماضيين التي قدمت فرصًا مواتية لمنافسين مثل روسيا والصين، التي تميل إلى أن يكون لها أهداف محدودة ، لتعزيز مصالحهم الخاصة في المنطقة [2].

وفي مراجعة أمريكية لحجم التزاماتها الدفاعية والأمنية في إقليم الشرق الأوسط، يلاحظ نزوع الولايات المتحدة الأمريكية نحو عدم التورط في حروب إقليمية جديدة، وتحجيم مستوى وجودها العسكري المباشر في المنطقة، لمصلحة التركيز على "التهديد الصيني"، وسيترتب على هذا التوجه الأمريكي الجديد تداعيات مهمة بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجين، أولها: مراجعة العلاقات الأمريكية–الإيرانية، وثانيها: خفض حجم الوجود العسكري الأمريكي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وإن تم تبريره من قبل وزارة الدفاع في الإبقاء على "وجود عسكري قوي في المنطقة، بما يتناسب مع التهديد"،

---

(1).MICHAEL J. MAZARR,Op., Cit., , p.2.

(2). Steven A. Cook, Major Power Rivalry in Middle East, Council on Foreign Relations– Center for Preventive Action, Discussion Paper Series on Managing Global Disorder No. 2, March 2021 p.3o.

ما يعني أن تراجع مستوى التهديد حسب الرؤية الأمريكية سوف يستتبعه تخفيض هذا الوجود [1].

لقد جاءت قرارات مجموعة أوبك بلص بشأن خفض إنتاجها من النفط بنحو 2 مليون برميل بدءاً من تشرين الثاني 2022م مقارنة بما كان مطلوبا للإنتاج في آب 2022م، لتصعد بأسعار النفط في السوق الدولية وتصل إلى 93.3 دولارا للبرميل لخام برنت، ونحو 87.7 دولارا للبرميل من الخام الأميركي وبمثابة إعلان ظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب، وهو ما عدته الإدارة الأمريكية تحد واضح لها، بينما يتجه الاتحاد الأوروبي لإقرار الحزمة الثامنة من العقوبات على روسيا، التي تضمنت فرض سقف لسعر النفط الروسي [2].

وعلى أثر القرارات المذكورة، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بير " إن الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم على مراجعة العلاقات مع السعودية التي يظهر أنها تتحالف مع روسيا فيما يتعلق بسياسات الطاقة " [3].

ب. روسيا الاتحادية:

تعد روسيا القوة الكبرى الأكثر وضوحًا و ثقه في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من تضاؤل النفوذ الروسي في المنطقة إلى حد كبير بعد تفكك الاتحاد

---

[1]. حسين إبيش، "السجال حول الدور العسكري الأمريكي في الخليج"، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، واشنطن، 31 آب2021.متاح على الرابط: https://agsiw.org/ar/the-debate-over-the-u-s-military-role-in-the-gulf-arabi

[2]. عبدالحافظ الصاوي، قناة الجزيرة قرار أوبك بلس خفّض إنتاج النفط.. ما آثار ذلك على الاقتصادين العالمي والعربي؟، الدوحة 22/ 10 /2022.

[3]. نقلاً عن موقع قناة الجزيرة، مراجعة العلاقة مع السعودية بعد قرار أوبك بلس مكة المكرمة، 2022/10/12.

السوفياتي، جددت روسيا سعيها في إحياء دورها في السياسة الدولية عندما أمر الرئيس (فلاديمير بوتين) قواته المسلحة بالتدخل في الحرب الأهلية السورية في عام 2015م التي نجحت في تحقيق الاستقرار النسبي في ساحة المواجهة مع فصائل مسلحة محلية، وأنقذت بدورها النظام السياسي السوري من الانهيار. ومنذ ذلك الحين، عملت روسيا على تعزيز تواجدها في القاعدة البحرية الروسية في طرطوس والعمل على تحديثها، فضلاً عن أقامت القوات الجوية الروسية وجودا لها في قاعدة حميميم الجوية السورية في إطار بناء وجود روسي دائم في المياه الدافئة في سواحل البحر الأبيض المتوسط[1].

تأثرت دول الخليج العربي بتدخل روسيا في سوريا في أيلول 2015م، وهو ما دفع الملك سلمان بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية القيام بزيارة إلى موسكو في تشرين الأول 2017م – وهي الزيارة الأولى لملك سعودي – أعقبتها قيام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارتي دولة إلى كل من الرياض وأبو ظبي بعد سنوات. ونظرا للشراكة التي تربط الولايات المتحدة مع الدولتين المذكورتين من دول مجلس التعاون بدول الخليج العربية، فإن تعزيز العلاقات مع روسيا قد عد خروجًا مهمًا عن مسار العلاقات الخليجية الروسية التي سادت معظم فترات الحرب الباردة التي كانت تتسم بالتوتر، خاصة بعد ذلك الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979م [2].

وبنظر إلى السياسة الخارجية الروسية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط بوصفها محدودة الأهداف والموارد ومتواضعة نسبيًا، إذ لا يمكن النظر إلى دور أية دولة في تواجدها الإقليمي ، كفرصة لبناء مكانة دولية، دون أن يكون لها مشاركة قوية وواسعة ومؤثرة وفي صناعة القرار الإقليمي ، كما يتضح من مشاركتها العسكرية في سوريا، مع

---

[1].Steven A. Cook,Op., Cit, ,p.4.

[2] .Ibid, p.6.

وجود القوات شبه العسكرية (فاغنر) في سوريا وليبيا وتوطيد للعلاقات الاقتصادية مع مصر والجزائر، و زيادة مبيعات الأسلحة للقوى الإقليمية ، فضلاً عن ذلك، فإنه يجب فهم الإدراك الاستراتيجي للوجود دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً في الشرق الأوسط ليس فقط من رداً لملء الفراغ في السلطة للتواجد الدولي في المنطقة ما، ولكن أيضًا في سياق نهج روسيا الأكثر نشاطا، بدوافع محلية تجاه الشؤون الدولية، في محاولاتها لاستعادة مكانة القوة العظمى وإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد [1].

لقد أعاد الاتحاد السوفيتي العلاقات الدبلوماسية مع السعودية في عام 1990م، ومضي ما يقرب من عقدين آخرين قبل أن تبدأ روسيا جهدًا لإعادة المطالبة للمشاركة في ممارسة النفوذ الإقليمي، في وقت كانت الولايات المتحدة غارقة في العراق. وستمضي عشر سنوات أخرى قبل أن تحصل روسيا على نتائج ملموسة في استثماراتها الدبلوماسية في الخليج بعموم دولها. ورغم تطور تلك العلاقات، فقد تواصل التنسيق مع إيران بشأن سوريا، الأمر الذي أثار قلق دول الخليج العربي، خاصة عندما استخدمت روسيا قاعدة جوية في إيران لإجراء عمليات في سوريا. وفي أواخر عام 2016م، اتفقت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وروسيا، بالإضافة إلى تسع دول أخرى من خارج أوبك (المعروفة الآن باسم أوبك +) على الحد من إنتاج النفط من أجل رفع أسعار النفط بعد الانخفاض الحاد في 2014م. على الرغم من اندلاع خلاف حاد بين الرياض وموسكو في أوائل عام 2020م، فلا تزال اتفاقيات الحد من الإنتاج التي أبرمتها في عام 2016م كما هي

---

[1].Wojciech Michnik (2020), 'Russia's new strategic calculus in the Middle East', in M. Kaczmarski, W.Michnik A. Monaghan, M. Ozawa & V. Rotaru, Russia's Emerging Global Ambitions, NATO Defense College Research Paper, No. 11, July, p. 23,
http://www.ndc.nato.int/news/news.php?icode=1457.

، غير أن لدى روسيا والإمارات العربية المتحدة مجموعة أوسع من الأمور المشتركة ، رغم خلافاتها بشأن إيران، واستعدادها للتكيف مع النظام الأسد في سوريا [1].

وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات استراتيجية مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، فإن روسيا ليست في وضع يمكنها من استبدال الولايات المتحدة الأمريكية كضامن للأمن الإقليمي أو كشريك دفاعي استراتيجي لدول الخليج العربي بالرغم من ارتباط المصالح الرئيسة لتلك الدول مع روسيا في ميادين متعددة كالحال مع:

1. التعاون في سياسة الطاقة.
2. الوصول إلى التكنولوجيا العسكرية.
3. الاستثمار.
4. التنسيق الجيوسياسي.

والواقع أن رفض دول الخليج الوقوف ضد روسيا إلى جانب الولايات المتحدة وأوروبا لا يتعلق بروسيا نفسها، بل إن الأمر يتعلق بالانتقال إلى نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.[2] وجاءت زيارة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى موسكو بتاريخ 11تشرين الأول /2022م في أوج التصعيد في مسار الأزمة الروسية الأوكرانية لتؤكد على النهج المستقل والمتوازن مع الأطراف الدولية في الفاعلة في المشهد السياسي والأمني العالمي [3].

---

[1].Steven A. Cook, Op., Cit,p. p.7.

[2]. سينيزيا بيانكو، توازن القوة هو توازن الطاقة: الخليج، روسيا وأمن واردات النفط والغاز في أوروبا، جريدة العرب، العدد 1237، السنة 44، الجمعة 3/25 /2022.

[3]. جريدة الاتحاد الإمارتية، النسخة الإلكترونية، 11 تشرين الأول / 2022.

يقول مساعد الرئيس الروسي للشؤون الدولية (يوري أوشاكوف) على هامش انعقاد القمة 22 لمنظمة شنغهاي للتعاون التي عقدت في 15-16 أيلول عام 2022م، في سمرقند عاصمة جمهورية أوزبكستان للتعبير عن طموح روسي ببناء "عالم جديد." إن منظمة شنغهاي للتعاون تقدم بديلاً حقيقياً للهياكل والآليات التي تتمحور حول الغرب، ويلتزم جميع أعضاء المنظمة بتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب أكثر ديمقراطية وعدلاً يقوم على المبادئ المعترف بها دولياً " [1]، يضم بلداناً ذات تقاليد ثقافية وحضارية مختلفة ومبادئ مختلفة في تنفيذ سياستها الخارجية.

وفي تأكيد لمواقف روسيا بوصفها قوة تعديلية، فقد أشار الرئيس (بوتين) في كلمة له في منتدى (فالداي) للحوار بتاريخ 27 تشرين الأول 2022م " إن الأزمة تطال الجميع، وليس هناك أي أوهام، وأن أمام البشرية طريقان، أما المضي قدماً نحو الانهيار، أو العمل على نظام جديد معاً" [2].

وبعد بدأ الحرب الروسية على أوكرانيا في شباط 2022م، وعلى أثر قيام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي بفرض عقوبات اقتصادية مشددة على روسيا، وكجانب من الالتفاف على هذه العقوبات، عملت روسيا إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي والعسكري مع إيران، واتخذت مواقف داعمة لإيران في مجلس الأمن، ومنظمة الطاقة الذرية بخصوص مستجدات ملفها النووي، ومهدت لقبول إيران عضو دائم في منظمة شنغهاي للتعاون، بهدف عدم الأخلال بتوازنات القوة في منطقة الخليج العربي، وتعزيز تحالفاتها

[1]. قناة الجزيرة، منتدى شنغهاي... هل يتحول إلى قطب عالمي جديد، الدوحة، 2022/10/3، وموقع العربي الجديد- مقالات، متاح على الرابط:https://www.alaraby.co.uk/politics

[2]. نقلاً عن قناة RT العربية Arabic.rt.com في 2022/10/28.

مع فاعلين دوليين وإقليميين في سعيها إقامة نظام عالمي تعددي في مواجهة تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام العالمي.

جـ. الصين الشعبية:

قبل ثلاثة عقود، عندما انتهت الحرب الباردة وانتصرت الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت قوة عظمى وحيدة في النظام السياسي العالمي، وبدا أن صانعي السياسة الأمريكيين ليس لديهم ما يدعو للقلق لاسيما بشأن الصين، الدولة الضعيفة والفقيرة التي كانت في موقف الند للاتحاد السوفيتي لأكثر من عقد من الزمن، مع وجود بعض علامات التشاؤم حيال عدد سكان الصين التي تبني قادتها الإصلاح الاقتصادي، وعلى اعتبار أن حجم السكان وثروتهم هما لبنات بناء رئيسة للقوة العسكرية، لذلك كان هناك احتمال جدي بأن تصبح الصين أقوى بشكل كبير في العقود القادمة، نظرًا لأن الصين الأقوى ستتحدى بالتأكيد موقف الولايات المتحدة في آسيا وربما خارجها، وكان الخيار المنطقي للأخيرة واضحًا: صعود بطيء للصين، [1] وهو ما لم يتحقق ، وتحولت الصين إلى قوة تعديلية(Revisionist State)*، و تحدي أكبر لنظام القطبية الأحادية.

---

[1]. John J. Mearsheimer The Inevitable Rivalry America, China, and the Tragedy of Great-Power Politics, FOREIGN AFFAIRS, November/December 2021.

* الدولة التعديلية: توصف الدولة بكونها تعديلية عندما تضع هدف إحداث تغيير، أو وضع نهاية للنظام الدولي القائم. في السنوات الماضية بدأ النظر إلى روسيا والصين بوصفهما من القوى التعديلية. وعلى سبيل المثال، فإن كلاً من وثيقتي استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2017، واستراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة لعام 2018 قد أشارتا إلى وصف روسيا والصين بكونهما دولتان تعديليتان.

للمزيد ينظر في:

رحب الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء باحتمال وجود منافسة طويلة الأمد مع الصين بوصفها تحديًا للسياسات الأمريكية. ولسنوات عديدة، وصفت واشنطن الصين بأنها العدو الوحيد الجدير للجيش الأمريكي، يمثل نمط من التهديد الذي يستحق أن تحشد له الإرادة الوطنية ويعالج ما هو مرض في الديمقراطية الأمريكية [1].

اختلفت وجهات النظر حول استراتيجية الصين إزاء منطقة الخليج العربي، فمنهم من يُنظر إلى نهج الصين تجاه المنطقة على نطاق واسع على أنه انفصال كبير عن الماضي، عندما كانت الصين مجرد فاعل هامشي. فمن جانبها، دعمت الحكومة الصينية حركات التحرر الوطني والمناهضة للاستعمار من بعيد ولم يكن لديها سوى القليل من الاتصالات الدبلوماسية مع العالم العربي وإسرائيل وإيران وتركيا. وعلى سبيل المثال، أقامت الصبن والسعودية علاقات دبلوماسية فقط في عقد التسعينيات من القرن الماضي. ومنذ ذلك الحين، نمت تلك العلاقات وكذلك المنطقة بأكملها بشكل كبير. وكانت التنمية الاقتصادية السريعة في الصين، والتي بدأت في التسعينيات، هي الطليعة الرائدة في تعزيز وجود الصين في الشرق الأوسط، وكان ذلك مدفوعًا بالطلب على موارد الطاقة. في العقدين بين عامي 1990م و2009م، زادت واردات الصين من نفط الشرق الأوسط من 4.8 مليون إلى 47.8 مليون طن سنويًا. وتقدر وكالة معلومات الطاقة الأمريكية أنه بين عامي 2019م و2020م، قدمت دول الخليج حوالي 40% من واردات النفط ،

Jeanne L. Wilson, Asia Dialogue, Are Russia and China Revisionist States? June 11,2019

http//theasiadialogue.com تم الدخول في 15 تشرين الثاني

[1].Michael Brenes and Van Jackson , Great-Power Competition Is Bad for Democracy Rivalry With China and Russia Reinforces the Real Causes of American Decline ,FOREIGN AFFAIRS, July 14, 2022.

منها 16% أنتجت في السعودية، مما يجعلها أكبر مورد للنفط الخام للصين، بينما احتلت إيران في عام 2019 المرتبة الثامنة على محفظة واردات الصين بنحو 300 ألف برميل نفط يوميًا، وفي الشأن ذاته، وعلى مدى ثلاثين سنة مضت، توسع فيها نطاق علاقات الصين مع الخليج العربي إلى أبعد من الطاقة، على الرغم من أن النفط لا يزال مصدر الصين الأساسي بالمنطقة، فقد زادت التجارة بين الصين والمنطقة بشكل كبير، وبدأت الاستثمار في البنية التحتية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وتعد الصين الآن أكبر مستثمر إقليمي وأكبر شريك تجاري في المنطقة، إذ تدرك القيادة الصينية بوضوح أن تطوير دورها في الخليج العربي أمر بالغ الأهمية لنجاح مبادرة الحزام والطريق [1] *.

تقليديا، نظرت الصين الشعبية إلى الخليج العربي بوصفه مورد رئيس للغاز الطبيعي والنفط الخام. وعلى الرغم من أن مصالح الصين في الشرق الأوسط كانت في الغالب ذات طبيعة اقتصادية، إلا أنها انتقلت في العقد الثاني من القرن الجاري إلى اهتمامات استراتيجية، وعلى سبيل المثال أصبحت مبادرة الحزام والطريق (BRI) أحد العناصر

---

(1) Steven A. Cook, Op.,Cit, p.11.

* أظهرت بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء الصينية ارتفاع واردات البلاد من النفط الخام بنسبة 14.6% خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2023 إلى 424.27 مليون طن مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي، أوضحت أن إنتاج النفط الخام في الصين ارتفع بنسبة 1.9% على أساس سنوي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 ليسجل 156.72 مليون طن، وأضافت الهيئة أن إنتاج النفط الخام في الصين ارتفع بنسبة 0.3% على أساس سنوي ليصل إلى 16.87 مليون طن خلال سبتمبر الماضي وفق وكالة "شينخوا" الصينية.

نقلاً عن:

https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2023/10/22

تم الدخول في 15 تشرين الأول 2023

الملحوظة لتوسيع النفوذ الصيني في الشرق الأوسط (وشمال إفريقيا)، وهو ما بدوره أدى إلى رفع مستوى المخاطر في التنافس الإقليمي على النفوذ بين القوى الخارجية الرئيسة [1] ، في تجسيد على إصرار للقيادة الصينية أن تصبح لاعب مركزي للتجارة مع القوى الإقليمية في الخليج والشام وشمال أفريقيا.[2] فيما نظرت السعودية إلى الصين بوصفها " شريك موثوق" ضمن استراتيجية تنويع الشراكات [3].

وفي مجال محاولات الصين على بناء نظام عالمي جديد، صرّح الرئيس الصيني (شي جين بينغ) بتاريخ 15 أيلول 2022م في الاجتماع الموسع لقمة منظمة شنغهاي للتعاون الثاني والعشرين، بضرورة الدفاع بحزم عن النظام الدولي، مع الدور القيادي للأمم المتحدة والنظام العالمي القائم على القانون الدولي، إذ قال الرئيس (شي) بهذا الشأن :"علينا الدفاع بحزم عن النظام الدولي الذي تقوده الأمم المتحدة، والنظام العالمي القائم على القانون الدولي، وتطوير القيم المشتركة للبشرية جمعاء، والامتناع عن لعبة محصلتها صفرية وعن سياسة التكتل"، [4] تنظر الصين من خلال منظمة شنغهاي* إلى منطقة

---

(1). Jonathan Fulton, China's changing role in the Middle East, Atlantic Council, June,2019.
https://www.atlanticcouncil.org/wpcontent/uploads/2019/06/Chinas_Changing_Role_in_the_Middle_East.
pdf.

(2). Wojciech Michnik, Great power rivalry in the Middle East,Elcano Royal institute 18 January 2021, Spain p.4.

(3). مقابلة خاصة تلفزيونية مع وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود على قناة العربية بتاريخ 12 تشرين الأول /2022.

(4). قناة الجزيرة، منتدى شنغهاي، مصدر سبق ذكره.

* توزع المملكة العربية السعودية تحالفاتها بالانضمام إلى "منظمة شنغهاي" التي تمثل رافداً دولياً جديداً يكتسي ثوباً قطبياً ضمن أطر العالم المتعدد الأقطاب والمتباين الاتجاهات وإن ارتدى زي آسيوي في

الخليج العربي كمساحة مستهدفة بدولها للانضمام إلى عضوية المنظمة بما يؤمن توسيع دائرة العضوية فيها، ويتسق مع أهدافها في عالمية مبادرة الحزام والطريق التي تمر خطوطها البحرية عبر المياه الدولية في بحر العرب وخليج عمان والخليج العربي وصولاً إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط نحو دول أوربا.

وفي تحديد شكل النظام العالمي الذي تسعى الصين قيامه، عبر وزير الخارجية الصيني (وانغ يي) في خطابه في الجمعة العامة للأمم المتحدة في دورتها 77 بتاريخ 24 /9/ 2022م بالقول: " علينا أن نسعى إلى تحقيق التنمية عبر الشراكة وأن نصون حقوق الجميع للتمتع بالتنمية عبر الشراكة لنضمن استفادة جميع البلدان من ثمار التنمية بطريقة متساوية ".[1]

لقد شهدت السنوات الأخيرة انتقال العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليج العربية والصين من المجالات التقليدية التاريخية إلى مجال نوعي وهو العلاقات السياسية والأمنية. كان أبرز مؤشرات هذا التحول استحداث أطر لإدارة العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الجانبين، أبرزها الحوار الاستراتيجي بين دول المجلس والصين، والذي عقدت منه ثلاث جولات، ومن المخطط عقد الجولة الرابعة في الرياض، وإن لم تصل

خطوة جديدة تضيفها السعودية ضمن سياقات دبلوماسيتها العالمية الناجحة، إذ تعزز فلسفة ضبط المسافات وفتح المساقات مع القوى الدولية كافة، لا سيما في هذا التوقيت الذي تتغير فيه ملامح ومعالم الجيوسياسية الأممية.وتمثلت الخطوة في موافقة مجلس الوزراء السعودي على قرار الانضمام إلى "منظمة شنغهاي للتعاون" بمنحها صفة (شريك الحوار) في وقت تتواصل مسيرة تعزيز العلاقات بين السعودية والصين.

بنظر في: اندبندنت عربية، السعودية توزع تحالفاتها بالانضمام إلى "منظمة شنغهاي"، الخميس 30 آذار 2023.

[1] .الشرق للأخبار Asharq News، 2022/9/24.

العلاقات الأمنية بين الجانبين إلى شكلها النهائي بعد، لكن التحولات الدولية والإقليمية تمنح هذا التحول زخماً مستمراً. [1]

إن انفتاح الأسواق الخليجية على السلع الصينية سيستمر بالتزايد والاتساع. وأن منطقة الخليج العربي ستشهد صراعا جديدا يتناسب وأنواع الصراع في القرن الحادي والعشرين، أي صراع بأدوات اقتصادية ومعلوماتية وتكنولوجية وثقافية، فالولايات المتحدة موجودة بثقلها في المنطقة، إلا أنها تشهد تراجعا كبيراً، في مقابل توجهاً كبيراً للصين نحو المنطقة في ظل نموها الواسع، وفي ضوء اعتماد مبادرة الحزام والطريق التي ستسهم بتوسيع العلاقات بين الصين ودول الخليج، وفي مقابل مشاريع والتزامات صينية بموجب المبادرة في منطقة الخليج العربي، ستجد دول المنطقة نفسها واقعة في التزامات هي الأخرى تجاه الصين، متعلقة ومرتبطة بانفتاح الأسواق، وسهولة الصين استخدام الموانئ ومرافق بحرية خليجية، وتدفق مستدام للطاقة لمدد طويلة إلى مرافق الاستهلاك الصينية [2].

الخاتمة:

يكمن موضوع البحث في تحديد الأبعاد الحاكمة لتوازن القوى في منطقة الخليج وإبراز ملامح نظام توازن للقوة في ظل تسارع التحولات المؤثرة في هيكليته وسماته الرئيسة واختلاف توجهات مصالح القوى الدولية في المنطقة تستند إلى فرضية محورية مفادها أن الصراعات التي تشهدها المنطقة هي نتاج استراتيجيات وسياسات تنافسية لقوى عظمى وكبرى وحروب بالوكالة، توظف فيها القوى الفاعلة وذلك لإعادة

---

[1]. محمد فايز فرحات، العلاقات الصينية الخليجية من الاقتصاد إلى الأمن، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 16 أيار، 2022.

[2]. نقلاً عن: عباس فاضل علوان، الأبعاد الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق ومستقبل التعاون الصيني الخليجي– نماذج مختارة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، 2022، ص 160.

هيكلة وضبط توازن القوى في هذه المنطقة الحيوية وفرض ترتيبات أمنية تحافظ على المصالح الاستراتيجية لهذه القوى.

يتسم التوازن الاستراتيجي في المنطقة بالهشاشة خاصة بعد خروج العراق من معادلة توازن القوى وما تبعه من تعاظم قدرات إيران وتحولها إلى فاعل إقليمي رئيسي مهيمن لم تكن حدود تأثير في منطقة الخلج، بل امتد إلى الدوائر المحيطة بالخليج التي شهدت امتدادا إيرانياً (العراق، سوريا، اليمن)، فضلاً عن التقارب والتنسيق بين إيران وروسيا خاصة بعد تدخل الأخيرة في سوريا وتحولها إلى فاعل مؤثر في قضايا المنطقة.

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات، نوجزها بما يأتي:

1. على الرغم من توجه إدارة الرئيس (بايدن) لإبرام خطة العمل المشتركة الشاملة المعدلة كبديل دبلوماسي لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، إلا أنها أبدت تحفظات على الضمانات التي اشترطتها إيران بعدم انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل مع أية إدارة أمريكية قادمة، فضلاُ عن غلق ملف عثور مفتشي منظمة الطاقة الذرية لآثار اليورانيوم في عدد من المواقع غير المعلن عنها، وأن هذا التردد الذي أبدته إدارة الرئيس (بايدن) يعود لتفادى الآثار السلبية الذي سيترتب على التوقيع على اتفاق جديد على الانتخابات النصفية لمجلسي النواب والشيوخ لصالح الحزب الجمهوري، وقد تمتد لتلك الآثار على الانتخابات الرئاسية في شهر تشرين الثاني عام 2024م.
2. إن روسيا لم تعد في وارد التعجل لتوقيع اتفاقية مع إيران وذلك لتفادي توظيفها كأحد بدائل توريد مصادر الطاقة لتعويض توريدات الطاقة الروسية المشمولة بالعقوبات الأمريكية والاتحاد الأوربي منذ بداية الحرب الروسية على أوكرانيا، وتسعى روسيا للحصول على ضمانات ألا تكون إيران المصدر البديل عن توريدات الطاقة الروسية.

3. أبدت روسيا دعمها وترحيبها بحصول إيران على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون في قمتها الثانية والعشرون عام 2022م وذلك لكي تكون محطة خلفية لروسيا في الالتفاف على العقوبات المفروضة عليها من قبل الطرف الأمريكي والاتحاد الأوربي.

4. إن القدرة في التأثير على التقارب الإيراني مع روسيا سيظل مرهوناً بطبيعة حجم الجهد الخليجي في ربط روسيا بشبكة مصالح مع دول الخليج توازن سياسات إيران من خلال التعاون والتنسيق في قضايا ذات اهتمام مشترك خاصة في قطاع الطاقة وبما يتفهم المصالح الروسية على هذا المستوى.

5. كانت "قمة جدة " في تموز 2022م لحظة انكشاف الحقائق عن معادلات وموازين قوى مختلفة ستبقى حاضرة في أي صراع دولي أو إقليمي مستقبلاً لا تكون فيها أمريكا القوة العظمى المهيمنة التي تأمر فتجاب، وتشترط فتقبل شروطها بعد أن امتلكت القوى الإقليمية في المنطقة قدرة على المناورة في اختيار بدائل مناسبة.

6. إن الحد الأدنى من التعاون والتنسيق الإقليمي هو البديل عن حالة فراغ سببته تحول أولويات السياسة الخارجية الأمريكية نحو شرق آسيا.

7. مع التوجه العام القائم حاليًّا وتواتر الأزمات والصراعات في منطقة الخليج، فإن العلاقات الأميركية– الخليجية تجد نفسها منجرفة نحو بعض مناطق استقطاب غير مألوفة ونحو مزيد من التجزئة وطموحات هيمنة بعض اللاعبين الإقليميين.

8. ضرورة فهم الديناميات الجيوسياسية، وأدوار الفاعلين غير الحكوميين مؤثرين في تحديد مستقبل التوازن في المنطقة.

9. إن مدى امتلاك الدول للتقنيات يعني أن طبيعة الخصومات قد يكون مختلفًة جدًا، أكثر تنافساً، وأكثر تهديداً، مع المزيد من المخاطر المستمرة والتصعيد في الأزمات، في صيغة تنافس سيكون أكثر شدة أمريكي– صيني.

10. إن احتمالات تعاون القوى الإقليمية أو القوى العظمى لاحتواء أو التخفيف من حدة الصراعات غير موات، وأن هناك القليل من القدرة أو الإرادة داخل المنطقة لإيقاف الحروب الأهلية والحروب بالوكالة.

11. إن قرار إدارة الرئيس الأمريكي بايدن بالتصدي للنفوذ الصيني في الشرق، والاتجاه نحو الشرق آسيا لحماية المصالح الأمريكية هناك، أضعف وجودها في المنطقة العربية عموماً والخليجية خصوصاً، وقد ينعكس هذا القرار على تطور الحضور الصيني لملء الفراغ، ولكن مع تصاعد التوترات الأمنية في المنطقة، فإن تراجع الحضور الأمريكي فيها سيكون مسألة نسبية لن تطول، وهو ما قد يجعل المنطقة ساحة لصراع النفوذ بين القوتين العالميتين.

12. إن (قرارات أوبك +) الأخيرة بصدد تخفيض الإنتاج بواقع مليوني برميل نفط يومياً ستشكل نقطة تحول في علاقات التحالف الاستراتيجي الأمريكي السعودي خاصة في المجالين الأمني والتسليحي في مقابل تعزيز سياسات الدول الخليجية نحو تعدد الشراكات مع روسيا والصين.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. أحمد يوسف محمد عبد النبي، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية –مؤسسة الأهرام، العدد 220، المجلد 55، القاهرة، نيسان 2020.

2. إيريش فيدة، توازن القوى، العولمة والسلام الرأسمالي، مؤسسة فريدريش نومان، عمان،2005.

3. جريدة الاتحاد الإمارتية، النسخة الإلكترونية، 11 تشرين الأول / 2022.

4. جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي – السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014.

5. جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي– دراسة في العلاقات السياسة العربية، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول 1986.

6. جوزيف أس ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ت: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.

7. حسين إبيش، "السجال حول الدور العسكري الأمريكي في الخليج"، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، واشنطن، 31 آب2021.

8. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

9. سوزان مالوني، نحو تشكيل توازن قوى جديد في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة وجامعة جون هوبكنز، 27 حزيران، 2018.

10. سينيزيا بيانكو، توازن القوة هو توازن الطاقة: الخليج، روسيا وأمن واردات النفط والغاز في أوروبا، جريدة العرب، العدد 12376، السنة 44، الجمعة 3/25 /2022.

11. عباس فاضل علوان، الأبعاد الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق ومستقبل التعاون الصيني الخليجي– نماذج مختارة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، 2022.

12. عبد الله بن جاد العتيبي، المنطقة وأمريكا ...موازين القوى الجديدة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 15944، الأحد 24 تموز، 2022.

13. عبدالحافظ الصاوي، قناة الجزيرة قرار أوبك بلس خفّض إنتاج النفط.. ما آثار ذلك على الاقتصادين العالمي والعربي؟، الدوحة 22/ 10 /2022.

14. قناة الجزيرة، مراجعة العلاقة مع السعودية بعد قرار أوبك بلس مكة المكرمة، 2022/10/12.

15. قناة الجزيرة، منتدى شنغهاي... هل يتحول إلى قطب عالمي جديد، الدوحة، 2022/10/3.

16. قناة الحرة – واشنطن، 16 تموز 2022.

https://www.alhurra.com/arabic-and-/international/2022/07/16

17. قناة RT العربية Arabic.rt.com في 2022/10/28.

18. كاظم هاشم نعمة، الخليج العربي ومعضلة الأمن والمثلث الاستراتيجي الجديد، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

19. مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016.

20. محمد فايز فرحات، العلاقات الصينية الخليجية من الاقتصاد إلى الأمن، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 16 أيار، 2022.

21. مقابلة خاصة تلفزيونية مع وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود على قناة العربية بتاريخ 12 تشرين الأول /2022.

22. موقع اندبندنت عربية، السعودية توزع تحالفاتها بالانضمام إلى "منظمة شنغهاي"، الخميس 30 آذار 2023.

23. وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2022، نقلاً عن CNN العربية، تاريخ النشر 10/12/ 2022.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Dani Rodrik and Stephen M. Walt, how to Build a Better Order Limiting Great Power Rivalry in an Anarchic World, FOREIGN AFFAIRS, September/October 2022.

2. Donald Trump (2017), 'National Security Strategy of the United States, Washington DC, December,

3. Hal Brands and John Lewis Gaddis, The New Cold War – America, China, and the Echoes of History, FOREIGN AFFAIRS, November/December 2021.

4. John J. Mearsheimer The Inevitable Rivalry America, China, and the Tragedy of Great-Power Politics, FOREIGN AFFAIRS, November/December 2021.

5. Jeanne L. Wilson, Asia Dialogue, Are Russia and China Revisionist States? June 11, 2019.

6. Jonathan Fulton, China's changing role in the Middle East, Atlantic Council, June 2019.

7. Michael Brenes and Van Jackson, Great-Power Competition Is Bad for Democracy Rivalry with China and Russia

Reinforces the Real Causes of American Decline, FOREIGN AFFAIRS, July 14, 2022.

8. MICHAEL J. MAZARR, Understanding Competition Great Power Rivalry in a Changing International Order—Concepts and Theories, RAND Institution, March 2022.

9. Michnik A. Monaghan, M. Ozawa & V. Rotaru, Russia's Emerging Global Ambitions, NATO Defense College Research Paper, No. 11, July ,

10. Steven A. Cook, Major Power Rivalry in the Middle East, Council on Foreign Relations- Center for Preventive Action, Discussion Paper Series on Managing Global Disorder No. 2, March 2021.

11. Wojciech Michnik (2020), 'Russia's new strategic calculus in the Middle East', in M. Kaczmarski, W.

12. Wojciech Michnik, Great power rivalry in the Middle East, Elcano Royal Institute, Spain, 18 January 2021.